# **الفصل الأول: مدخل للتمويل الدولي**

**المبحث الأول: ماهية التمويل الدولي**

يمثل التمويل الدولي جانب مهم ومتعاظم من العلاقات الاقتصادية الدولية ذلك أنه يعبر على التدفقات المالية والنقدية لمختلف المعاملات الاقتصادية. ويبدو جليا أنه كمصطلح مكون من كلمتين، ولهذا فإن الكلمة الأولى "التمويل" تعني انتقال رؤوس الأموال من حيث أماكن وفرتها (أصحاب الفائض) إلى حيث أماكن ندرتها (أصحاب العجز)، ويتم هذا الانتقال عبر مجموعة من الوسطاء الماليين سواء كان ذلك في شكل بنوك أو شركات تأمين أو صناديق ادخار أو أسواق المال إلى غير ذلك من مؤسسات الوساطة المالية, مع التأكيد على أن الهدف الأساسي لهذا الانتقال هو الحصول على أكبر عائد ممكن على هذه الأموال.

في حين الكلمة الثانية من مصطلح التمويل الدولي تشير إلى الصفة التي تحكم عملية التمويل من حيث كونه دوليا, وهذا يعني أن تحرك رأس المال في هذا الإطار سيكون خارج الحدود السياسية لدول العالم.

وتنقسم التحركات الدولية بصفة عامة إلى تحركات رسمية وتحركات خاصة[[1]](#footnote-2):

**ويقصد بالتحركات الرسمية لرؤوس الأموال** تلك القروض التي تعقد بين حكومات الدول المقرضة, وحكومات الدول المقترضة أو إحدى هيئاتها العامة أو الخاصة, كما تشمل التحركات الرسمية تلك القروض التي تعقد بين الحكومات المقترضة والمنظمات الدولية والإقليمية ومتعددة الأطراف، وعلى ذلك فإن التحركات الرسمية تأخذ أحد الأشكال التالية :

* قروض حكومية ثنائية.
* قروض دولية متعددة الأطراف.
* قروض إقليمية متعددة الأطراف.

**ويقصد بالتحركات الخاصة لرأس المال** كل القروض الممنوحة من جهات خاصة (أفراد ومؤسسات) إلى حكومات الدول الأجنبية أو المؤسسات العامة أو الخاصة بها، ويأخذ هذا النوع من التحركات أحد الأشكال التالية :

* تسهيلات الموردين Supplier Crédit
* تسهيلات أو قروض مصرفية Banc Crédit
* طرح سندات في الأسواق الدولية International Bonds Issues
* الاستثمار المباشر والمحفظة الاستثمارية Direct and Portfolio Investement

ويمكن القول أن رؤوس الأموال الخاصة تتحرك بهدف تحقيق أكبر عائد ممكن على هذه الأموال, وقد يشتمل هذا الهدف على الرغبة في زيادة الصادرات كما في حالة تسهيلات الموردين, أو على الرغبة في زيادة الأرباح كما في حالة القروض المصرفية والسندات الدولية والاستثمارات المباشرة.

وعادة ما تتضمن تدفقات رأس المال الدولي تدفقات طويلة الأجل وتدفقات قصيرة الأجل وتتحرك التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل لشراء وبيع الأسهم والسندات عبر الحدود السياسية للدول المختلفة ويمكن التمييز في إطار هذه التحركات بين الاستثمار في محفظة الأوراق المالية Portfolio Investement والاستثمار الأجنبي Foreign Direct Investment لأنه يبين الدافع الحقيقي الذي يكمن وراءه كل نوع من هذه التحركات.

يشمل الاستثمار في محفظة الأوراق المالية شراء الأصول المالية المختلفة (أسهم وسندات) بهدف تحقيق هدف معين من العائد دون اكتساب الحق في إدارة ورقابة المؤسسات أو الهيئات التي تصدر هذه الأصول.

أما الاستثمار الأجنبي المباشر فإنه يتضمن امتلاك أسهم في إحدى الشركات مع اكتساب الحق في إدارة ورقابة العمل داخل هذه الشركة أو يتضمن إنشاء شركات جديدة ويقوم بامتلاك كل أسهمها وإدارتها ومراقباتها وتنفيذ العمل بهذه الشركة.

أما بالنسبة للتحركات الرأسمالية قصيرة الأجل فإنها تشتمل على التعامل بيعا وشراء في الأصول المالية قصيرة الأجل مثل السندات الحكومية قصيرة الأجل والقروض المصرفية وأذون الخزانة, بالإضافة إلى الودائع لأجل وشهادات الإيداع القابلة للتداول ...إلخ.

أما بالنسبة للتحركات الرسمية لرؤوس الأموال فإنها ترتبط إلى حد كبير بالعوامل السياسية, حيث ترى الدول المانحة ضرورة تحقيق أهداف سياسية معينة في المناطق التي توجه قروضها إليها.

**المبحث الثاني: أهمية التمويل الدولي[[2]](#footnote-3)**

1. **أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المقترضة (المتلقية)**

تستهدف الدول المتلقية لرأس المال في الغالب :

* تدعيم برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
* رفع مستوى معيشة السكان.
* مواجهة العجز في موازين المدفوعات وسد الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة والمدخرات المحققة.
* تحقيق مزايا تكنولوجية وخبرات إدارية بفعل الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهو ما يزيد من الإنتاج وجودته ويؤدي إلى توفير مناصب الشغل .

**2- أهمية التمويل الدولي من وجهة نظر الجهات المقرضة**

هناك سيادة للأهداف والدوافع السياسية بالنسبة للتمويل المتدفق من المصادر الرسمية الثنائية ومتعددة الأطراف.

وتحاول الدول التي تمنح قروضا رسمية لدولة أخرى أن تحقق أهدافا عديدة كتصريف الفوائض السلعية لديها وزيادة صادراتها، تحقيق النمو وزيادة الدخل

تحسين صورة الدولة المانحة أمام المجتمع الدولي وإظهارها كدولة تحارب الفقر في العالم.

**3- أهمية التمويل الدولي على المستوى العالمي**

إن أهمية التمويل الدولي من منظور العلاقات الاقتصادية الدولية تكمن في تمويل حركة التجارة الدولية من السلع والخدمات وأي انخفاض في مستوى السيولة الدولية لتمويل حركة التجارة يؤدي إلى انكماش العلاقات الاقتصادية بين الدول

والملاحظة الجديرة بالذكر هي أن الحجم الفعلي لتحركات رؤوس الأموال بين دول العالم فيما بين الأسواق المالية الدولية قد فاق عدة مرات التحرك الفعلي للسلع والخدمات على المستوى الدولي, ولم يعد هناك ارتباط بين التدفقات المالية والتدفقات العينية

**المبحث الثالث: عناصر النظام المالي**

يمثل النظام المالي الدولي أحد الأركان الثلاثة للنظام الاقتصادي العالمي بالإضافة إلى النظام التجاري الدولي والنظام النقدي الدولي.

والنظام المالي الكفء هو ذلك النظام الذي يحقق تمويلا للنظام التجاري الدولي واستقرارا للنظام النقدي, والتنسيق بين هذه الأنظمة يؤدي إلى تعظيم الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق النمو.

* **النظام** **التجاري** **الدولي** يعتمد على منظمة التجارة العالمية (**OMC**).
* **النظام النقدي الدولي**: يعتمد على تلك الآليات التي يديرها **صندوق النقد الدولي**.
* **النظام المالي الدولي**: يتكون من أسواق التمويل الدولية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير, وهيئة التنمية الدولية, ومؤسسة (شركة) التمويل الدولية...إلخ.

ويوضح الشكل التالي العناصر المختلفة للنظام المالي الدولي

**شكل رقم (1) : عناصر النظام المالي الدولي**

#####  **عناصر النظام المالي الدولي**

**المتعاملون**

المقترضون

المستثمرون

تدفق الأموال

الإقراض

المشاركون

السماسرة والبنوك

شركات الاستثمار

شركات التأمين

بنوك وصناديق الادخار

صناديق التقاعد

منظمات دولية

منظمات إقليمية

الحكومات

الأفراد

المؤسسات العامة

تدفق العوائد

الأفراد

المؤسسات

الحكومات

المنظمات

الأرباح المحققة

الأفراد

المؤسسات

الحكومات

المنظمات

**الأســـواق**

نقـد

رأس مال

قبولات بنكية

أوراق تجارية

أذونات الخزانة

ودائع لأجل

شهادات الإيداع

**الأدوات**

السنـدات

الأسـهم

المرجع: عادل المهدي، التمويل الدولي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 1993.

يتضح من الشكل السابق أن العناصر الأساسية التي يشتمل عليها النظام المالي الدولي تتكون من المتعاملين و الأسواق و الأدوات

1. سهير إبراهيم الشوملي (2020)، إدارة مالية دولية، دار الإعصار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص.13. [↑](#footnote-ref-2)
2. سهير إبراهيم الشوملي، مرجع سبق ذكره،ص.ص.15-18. [↑](#footnote-ref-3)